المجتمع المدني والقضاء على الفساد الإداري: مقاربة في الحكم المحلي الرشيد.

Civil society and elimination of administrative corruption: local good governance-approach.

ط.د. مجادي رضوان، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة،

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح الإداري والقضاء على الفساد في إطار تفعيل مبادئ الحكم الراشد محليا، حيث نركز على العوامل والدوافع التي أدت إلى محاولة ترشيد الحكم المحلي وإصلاح المنظومة الإدارية، وكذا دور المجتمع المدني في إصلاح الإدارة المحلية، مع الكشف عن أهم العراقيل التي تحد من فعاليته في الحكم المحلي الراشد.

الكلمات المفتاحية: الحكم المحلي الرشيد؛ المجتمع المدني؛ الإصلاح الإداري؛ الفساد الإداري.

Abstract*:*

This study target to the statement of the role of civil society in the process of administrative reform and the elimination of corruption within the framework of activating the good governance in local-level, and the role of civil society in the reform of local administration, with the disclosure of the most important obstacles which limit its effectiveness in local governance.

Keywords*:* local good governance; civil society; administrative reform; administrative corruption.

مقدمة:

ظهر مع السنوات الأخيرة من القرن العشرين توجهات حديثة تنادي بضرورة تفعيل مقاربة جديدة في الإدارة العامة والتنمية المحلية، مفادها يقتضي إدراج آلية جديدة تتمثل في الديمقراطية التشاركية، إذ تعتبر الأخيرة إحدى السبل التي تمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة وتسيير الشؤون العامة في الدولة، ثم إن مشكلات الإدارة المحلية من جهة علاقتها بأساليب التسيير والرقابة ومن جهة علاقتها بالحكم الراشد يفتح المجال للتعرف على الأطر الضرورية لمضمون القضاء على الفساد وتحديد وظائف المجتمع المحلي التي تساعد على عملية الإصلاح والتغيير..

وانطلاقا من هذا، هناك العديد من الدوافع والأسباب أدت إلى تبني هذا التوجه الرائد في الأدبيات المعاصرة بغية إصلاح الإدارة المحلية باعتباره من أهم الآليات التقنية والفنية في التنمية المحلية.

إلا أن الواقع الذي تعيشه المجتمعات في هو بالكاد يحوم حول انتشار مظاهر وآفات أخلت بالحكم المحلي لاسيما الإدارة المحلية، وانتشار مشاكل في التسيير نتيجة غلبة وطغيان مظاهر الفساد الإداري.؛ وعليه برزت المحاولات الرامية إلى ترشيد الحكم المحلي في إطار حوكمة وإصلاح جاهز إدارة التنمية مع محاولة تعزيز دور فاعليها وشركائها، إذ ينصب التركيز على منظمات المجتمع المدني كونه شريكا أساسيا في الحكم المحلي الراشد..

وفي ذات السياق، **وعلى ضوء مقاربة الحكم المحلي الرشيد؛ ما هي آليات القضاء على الفساد الإداري، وما هو دور المجتمع المدني في ذلك؟.**

ومن هنا فإن هذه الدراسة تنبع دراستها من الجانب العلمي في إلقاء الضوء على بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوعنا محل الدراسة، بما في ذلك البحث عن الآليات الضرورية والكفيلة لحشد جهود المجتمع المدني في الإصلاح الإداري والحكم المحلي عن طريق إيجاد ضمانات سياسية وأخرى قانونية في تكريس معالم الحكم الراشد على مستوى الإدارة المحلية للحد من كل أشكال الفساد.

أولا: الإطار المفاهيمي للحكم الراشد المحلي

دراستنا لموضوع الحكم المحلي الرشيد يتطلب الحديث والكشف عن أهم المفاهيم التي ترتبط به، وعلى هذا سنحاول الكشف عن ماهية ذلك فيما يلي:

1- مفهوم الحكم الراشد

يمكن تحديد مفهوم الحكم الراشد انطلاقا من منظورين، أحدهما أكاديمي ويشمل مجموعة تعاريف قدمها الباحثون، أما الثاني فيرتبط بكتابات ودراسات المؤسسات الرائدة على المستوى الدولي في تعريف ذلك، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أ- الطرح الأكاديمي

إن ظهور مصطلح الحكم الراشد يرجع إلى سنة 1989 في كتابات البنك الدولي[1]، ويعتبر موضوعا حديثا إذا ما قورن ببعض المصطلحات لنجده في اللغة الفرنسية مرادفا لمصطلح الحوكمة[2]،

حيث يعرف "**بايناسكو**" و"**لوكاليس**" BAYNASCO ET LE GALLES على أن الحكم الراشد هو: "ذلك النمط من الحكم الذي يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة بالمناقشة والمعرفة بصفة جماعية وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة".

أما في تعريف "**براند**" W. BRAND فإن الحكم الراشد هو: "مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة، كما يندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية، الترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع".

ب- الطرح المؤسساتي

يطرح الباحث "**مارتن دورنبوس**" MARTIN DOORNBOS مجموعة تعاريف تتعلق بكتابات بعض المؤسسات الدولية سنوجزها فيما يلي:[3]

جاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن: "الحكم الراشد هو حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم العمليات والآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية و مسؤولية أمام المواطنين".

وحسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فإن: "الحكم الراشد يمثل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كالأفراد أو كجزء من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"، في حين تعرفه كتابات هيئة الأمم المتحدة على أنه: " نمط يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع خياراته وقدراته وفرصه في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية"[4].

وقد عرف البنك العالمي سنة 1992 الحكم الراشد بأنه: "الطريقة المثلى التي يمارس بها السلطة لأجل التسيير في الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لدولة من الدول"، كما جاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية التي ترى أن: "الحكم الرشيد هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد بداية من جمع

المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول ظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل التقليص منها"[5].

انطلاقا من التعاريف السابقة نستنتج أن الحكم الراشد هو تلك العملية التي ينطوي عليها تضافر مجموعة جهود موزعة بين فواعل حكومية رسمية وأخرى غير رسمية، مشكلة تآزر الدولة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين في إدارة شؤون الحكم والتسيير الإداري الرشيد.

ووفقا لمقاربة الحوكمة المحلية والديمقراطية التشاركية فإن الممارسة السياسية والقانونية تتضمن من بين عناصرها توافر شروط ومقومات يقوم عليها الحكم الراشد ومحاولة إسقاطها في الإدارة المحلية عن طريق تكريس وتعميق الحس الديمقراطي والعمل التشاركي كسبيل يسمح لمشاركة الشعب والأفراد والمواطنين في صناعة السياسات العامة والقرارات المحلية مع قياداتهم ونخبهم الحاكمة في ظل توافر عنصري الشفافية والمحاسبة وإدراجهما في التسيير العمومي المحلي، مع إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المقاربات النظرية ذات العلاقة والمضي نحو ترقيتها على أرض الواقع.

إن استخدامات المفهوم في السنوات الماضية القريبة ومحاولة إسقاطه على دواليب الحكم في المؤسسات الدولية أو الوطنية وحتى المحلية؛ ونتيجة للتطورات الحاصلة في المجتمعات، أمام تنامي احتياجاتها ومتطلباتها أدى ذلك إلى ضرورة وجود أجهزة إدارية تنشط في المستويات المحلية واضطلاعها على تسيير المشاريع والبرامج التنموية.

ومن هذا المنطلق، دعت الحاجة إلى تبني التوجه القاضي بتكريس الحكم المحلي مع مراعاة إرفاقه بمتطلبات الحكم الراشد المتمثلة في حكم القانون وإيجاد نوع من الحس الديمقراطي مع تفعيل المشاركة الواسعة أمام شرائح المجتمع المحلي، وتعزيز الشفافية والمحاسبة، وكل هذا وذاك يقودنا إلى تحقيق حكما محليا رشيدا، فماذا نقصد بالحكم المحلي الرشيد، وما هي أهم أسسه ومقوماته التي يبنى عليها؟.

التعريف بالحكم المحلي الرشيد:

قبل أن نخوض في غمار المفهوم يتعين علينا أن نستشف كل ما يحيط بماهية الحكم المحلي الرشيد من خلال إيضاح أهم الأسس والمقومات فيما يلي:

أ- الحكم المحلي

يعبر الحكم المحلي[6] عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المستويات المحلية –اللامركزية الإدارية- أي الإقليمية[7]، ومن جهة أخرى يعتبر الحكم المحلي ذلك النظام الذي يتم بموجبه ممارسة الحكم ذاتيا في منطقة جغرافية محددة ضمن الدولة من خلال مشاركة سكان تلك المنطقة في إدارة شؤونهم ضمن استقلالية يضمنها الدستور والقوانين الأساسية المعمول بهما في كل دولة[8].

إن تعريف الحكم المحلي مرتبط بالإدارة المحلية أو الإقليمية، حيث يعتبر مفهوما ملازما لمصطلح اللامركزية والتي هي عملية يتم بموجبها تخويل الإدارة المركزية صلاحياتها وبعضا من اختصاصاتها للأجهزة الإدارية المحلية، وحسب هذا التعريف نستنتج أن اللامركزية شرط ضروري لتعزيز التوجه إلى الحكم المحلي، وهي بذلك تعني نقل مجموع الصلاحيات والوظائف إلى المستوى المحلي بغية تقريب الإدارة من المواطن بما يسهل سهولة التعرف على المشاكل الموجودة محليا ومن ثم القدرة على تحديد أولويات تقديم الخدمات وترشيدها.

ب- الحكم المحلي الرشيد: local good governance

إن ترشيد الحكم المحلي هو أمر مرهون بتفعيل أساسيات الحكم الراشد، لذلك هو العملية الهادفة والمنظمة التي لابد أن تقوم بها القيادات السياسية والإدارية؛ منتخبة أو معينة، تهدف إلى تطوير موارد المجتمع المحلي وإشراك المواطنين في العمليات الإدارية والتنموية مع تحسين حياتهم ورفاهيتهم بم في ذلك كسب رضاهم وقبولهم تجاه أداء الإدارة المحلية ودعمهم لها.[9]

وتظهر علاقة الحكم الراشد بالحكم المحلي من منطلق توسيع دائرة المشاركة العامة المحلية للأفراد، مع التركيز على دور المجتمع المدني القادر على الارتقاء بمفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والتنمية

في المجتمع المحلي، إذ يعني الحكم المحلي الرشيد على أنه يمثل جملة القرارات السياسية والإدارية العامة هي محصلة تفاعلات وعلاقات حراك وتبادل الأدوار بين الفواعل التي تشمل الحكومة والقطاع العام[10]، القطاع الخاص والمجتمع المدني، ونفهم أيضا أنه يعني ممارسة السلطة والإدارة على مستوى الجماعات المحلية، بالشكل الذي يمكن منظمات المجتمع المدني والمواطنين من المشاركة في الإدارة المحلية مما يمكن لهم ممارسة الرقابة والمتابعة الدائمة للجهاز الإداري..

وعلى هذا الأساس، فالحكم المحلي الراشد يمثل مجموع المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح للمواطنين ومختلف التنظيمات الاجتماعية الإفصاح والتعبير عن مصالحهم واحتياجاتهم، إذ يقوم أساسا على مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في الفعل التنموي في المجالات الاقتصادية والإدارية، ومن ثم المساهمة الفاعلة في تحديد توجهات الإصلاحات السياسية والإدارية والعمل على توطين مقومات الحكم الراشد في عمق الإدارة المحلية بما يضمن نجاعة الفعل التنموي وسلامة الأداء الإداري وابتعاده عن كل الشوائب التي تنقص من قيمته. .

والحوكمة المحلية الرشيدة كما يراها الأستاذ "**بومدين طاشمة**" هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من اجل تحقيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الوصول إلى التنمية الشاملة، حيث يوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن المنعقد بصوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة، وذلك بتحديده لمجموعة متطلبات وجب أن تقوم عليها عملية ترشيد الحكم المحلي. وعلى ضوء ذلك، يقتضي تطبيق الحكم المحلي الرشيد توافر التواصل المحلي المشترك في الجوانب الإدارية المحلية من اجل تسيير الخدمات العمومية المحلية والموارد المادية والبشرية، مع تمكين العناصر المشكلة للمجتمع المحلي ومنحهم أكبر الفرص في المشاركة الواسعة وتعزيز أدوارهم في التنمية وممارسة الرقابة الفاعلة والدائمة على أداء الإدارة العمومية المحلية. كما نوجزها في الآتي:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون؛
- لامركزية إدارية وموارد كافية للقيام بالنشاطات المحلية؛
- تفعيل مشاركة المواطن في صناعة القرارات المحلية؛
- تفعيل مبدأ الشفافية والمحاسبة في مراقبة أداء الجهاز الإداري المحلي.

ج- *متطلبات تفعيل الحكم المحلي الرشيد*

من وجهة نظر المؤسسات الدولية يقوم الحكم الراشد على مجموعة من الأسس والمؤشرات، تمثل متطلبات ترشيد الحكم المحلي للدول النامية، ومن هذا المنطلق حرصت المؤسسات الدولية أشد الحرص على إبراز الجوانب الفنية والموضوعية لمفهوم الحكم الراشد من أجل تقييم مستوى الفساد الإداري ودرجة جودة الحكم المحلي للدول. إن الهدف من تبني والترويج للحكم الجيد هو خلق أرضية مشتركة للتفاعل البناء بين العناصر الثلاثة للحكم المحلي الراشد (الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص).[11]

وتتفق جميع المؤسسات الدولية على متطلبات ترشيد الحكم المحلي على أنها تشترك فيما يلي:[12]

- **تفعيل المساءلة والمحاسبة (ACCOUNTABILITY):** وتكون في محاسبة المسؤولين الإداريين وصناع القرار على السياسة العامة المنتهجة من قبلهم، ومراقبة النشاطات والأفعال الحكومية المحلية خاصة ما تعلق بالتسيير والإنفاق الحكومي؛
- **الشفافية (TRANSPARENCY):** خاصة الشفافية المالية والإدارية، وشفافية أعمال وأنشطة القطاع العام؛[13]
- **حكم القانون (RULE OF LAW):** كإطار ضامن للشفافية والمحاسبة ومحقق للفعالية والكفاءة؛
- **الفعالية والكفاءة (EFFECTIVENESS AND EFFECIENCY):** فعالية الخدمة والأداء الجيد وكفاءة الجهاز الإداري من خلال تطوير المؤسسات والأنظمة الإدارية المنظمة له؛
- **مكافحة الفساد (ELIMINATION OF CORRUPTION):** يكون العمل من أجل ذلك في كبح كل أشكاله وكل الممارسات الفاسدة في إدارة الموارد العامة المحلية، ومراقبة الفساد ومحاربته (Control of Corruption) تعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

د- *إستراتيجية الحكم المحلي الرشيد*

لا يخلو أي عمل من جهود التخطيط والتدبير الجيد، ومن اجل بلوغ ذلك وجب الاستناد إلى إستراتيجية تستعمل في التسيير والتعاون بين الشركاء المحليين عن طريق العمل الجماعي مع استعمال

الوسائل المشتركة من اجل التحسين في جودة الحكم المحلي ورفع كفاءة الأجهزة الإدارية في أداء وظائفها على أكمل وجه. ويعتبر المواطن والمجتمع المدني أحد الشركاء الفاعلين في عملية التخطيط الاستراتيجي ووضع البرامج الإصلاحية، ويمثل المخطط عمل جماعي وتكاتف في أداء الوظائف والأدوار الهامة والتحسين الإداري والتنموي؛ إذ هي أحد السبل الهادفة إلى تعزيز وتفعيل الجو الديمقراطي التشاركي.

إن تزايد الاهتمام بإيجابيات الحكم الجيد والإدارة الفاعلة مرهون بمحاولات وضع الأسس النظرية المناسبة، واستحداث الرؤى العملية عن طريق تفعيل معايير الحكم الراشد في الإدارة المحلية وتقرير برامج العمل في الحكامة والتمسك بالمعايير المكونة للقيم الديمقراطية، وإطلاق مشاريع ضخمة للإصلاح المؤسساتي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي محليا، وبالحديث عن ترقية الإدارة المحلية في مجال التسيير والعمل التنموي واستراتيجيات حوكمة الإدارة؛ فنحن بصدد تطوير أنماط التسيير العقلاني والسليم باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة لتدعيم النجاح وإصلاح الأطر ذات الخلل في جهاز إدارة التنمية عن طريق تثبيت مراصد تتبع ومراقبة الفساد الإداري.

ثانيا: البعد الإداري والتقني للحكم المحلي الرشيد

إن الهدف من إدراج مقاربة الحكم المحلي الراشد إنما هو يعمل أساسا برفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري المحلي، فترشيد الإدارة المحلية يؤمن الاستمرارية بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، وانطلاقا من كتابات أحد الباحثين في علم الإدارة خلال حديثه عن بيروقراطية الإدارة: "لقد رأيت رؤية العين دولا نامية تنفق الملايين لإقامة المشروعات ولاستيراد أحدث الآلات والمعدات ثم تعجز عن إدارة المشرعات لعدم توفر الإدارة السليمة القادرة والواعية.. ورأيت دولا أخرى يقل ما تنفقه من أموال على المشروعات الجديدة ولكنها تنجح في تنفيذها وتحقيق أهدافها بسبب الإدارة السليمة[14]"، لذلك كان لزاما أن تتوجه الجهود إلى إشراك آليات تشاركية هادفة إلى إزالة الصور المشوهة والمشبوهة في عمليات التنمية المحلية، لأن الأمر هنا مرتبط بوجود خلل في إدارة التنمية المحلية.

وعليه يمكن القول إن البعد الإداري للحكم الراشد يعني التسيير العقلاني، الشفاف والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع بهدف القضاء على كل أشكال الفساد الاجتماعي والمحسوبية، وتشجيع الديمقراطية المحلية، ومن خلال هذا نستخلص أن ترشيد الحكم المحلي مرتبط أشد الارتباط بعملية

الإصلاح ومحاربة الفساد، بحيث يجب أن تكون أعمال وقرارات الإدارة المحلية شفافة بدرجة يمكن مراجعتها والإطلاع عليها من قبل مختلف تنظيمات المجتمع المدني والمواطنين. فمقاربة الديمقراطية التشاركية تعمل من هذا القبيل على ضرورة إشراك مختلف الشرائح في المجتمع المحلي في تحديد المصلحة العامة وممارسة الرقابة على الأنشطة التنموية بشكل عام، لذلك يرتهن ترشيد الحكم والإدارة المحلية وفق مقاربة إصلاحية مضمون ايجابي يهدف إلى نشر الوعي والإدراك، بين المسؤولين أو السلطات المختصة والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني حول الأهمية والحاجة إلى أن نبني أحدث المفاهيم والأفكار في مجال علم الإدارة العصري، في إطار الإدارة العامة والمحلية.

مبررات الأخذ بالحكم المحلي الرشيد

إن التوجه المعاصر القاضي بتغيير دواليب الإدارة والحكم محليا ليس وليدا بالصدفة وإنما هو حاصل نتيجة دوافع وأسباب متعددة، نوجزها فيما يلي:[15]

- التغيرات الإقليمية والدولية عل المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛
- تأثير العولمة وسياسة الانفتاح؛
- عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري الجارية حاليا في بعض البلدان وانعكاسها على رؤى وأهداف واستراتيجيات وأنشطة المنظمات غير الحكومية؛
- بروز مفاهيم ومبادئ جديدة في التنمية والمشاركة؛ والتكافؤ وبناء المجتمع المدني: ومن مقتضيات التنمية في التوجهات الفكرية الحديثة هو ضرورة توافر المطلب القاضي بتفعيل الديمقراطية التشاركية في إدارة المشاريع التنموية، إذ لا نتصور نجاحها دون الأخذ بأهمية المساهمة الفاعلة والبناء من قبل شرائح المجتمع المحلي، فالعملية هنا مرهونة بتدخل المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص وفق آليات وأطر قانونية وعملية؛
- الاقتناع بأهمية مشاركة الناس والمجتمعات في عملية التنمية؛
- تطور المجتمع المدني واكتسابه الآليات والأطر القادرة على تعبئة مشاركة الناس والتنظيمات الاجتماعية؛
- تراجع الدور الحكومي المركزي وازدياد أعباء المشاكل الإدارية والتنموية أدى إلى ضرورة التوجه نحو التسيير الذاتي أو ما يعرف بالإدارة الذاتية self administration؛

– يمكن القول بأن ظهور الحكم المحلي الراشد مرتبط بتفشي آفات اجتماعية و أخرى إدارية في الإدارة المحلية مما أدى إلى إشراك شرائح المجتمع المحلي في عمليات الإصلاح الإداري والتخفيف من حدة الأمراض الإدارية المعروفة؛

– اعتناق التوجه الجديد كان نتيجة إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية التي كانت تقوم على المركزية للدولة الذي لم يتح الفرصة لقوى الإبداع أن تظهر، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية الإدارة المحلية وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي[16].

دوافع ترشيد الحكم المحلي:[17]

كان من الضروري اعتناق الدول مقاربة الحكم المحلي الرشيد كإحدى التوجهات الراقية من اجل تبني نمطا أمثل في التسيير والإدارة على المستوى المحلي، مما يرتبط هذا بدوافع ومبررات عديدة سنحاول إيجازها فيما يلي:

- **دافع سياسي:** إن الدعوة إلى تبني مقومات الحكامة المحلية الجيدة إنما هو مرهون بموجات الفكر الديمقراطي القاضي إلى رفع المشاركة السياسية وتعزيز الرقابة الشعبية على أعمال الأجهزة الإدارية.
- **دافع إداري:** ما تعانيه الدول عموما من مشاكل على مستوى أجهزتها الإدارية المحلية، دعا إلى ترشيدها والتبشير بالحكم الراشد المستند على الشفافية والمسائلة. ويعتبر الحكم الراشد انعكاس لتطورات المجتمعات الدولية والمحلية، حيث اعتبرته المنظمات الدولية بأنه السبيل إلى تغيير الأوضاع وتحقيق التنمية والإصلاح الإداري والمالي والمؤسساتي، ومن ثم يكون العمل على مكافحة الفساد المالي والإداري حيث أصبحت هذه الظاهرة تتصدر قائمة المشاكل التي تعانيها الدول، جراء غياب المساءلة والشفافية في تسيير أموال الدولة وشؤون المجتمع[18]، وانتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية نتيجة انحسار المد القيمي والأخلاقي، وتحلل العاملين من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية الموجهة لسلوكياتهم الناتجة عن تفشي ظاهرة الروتين الإداري والعزوف عن المشاركة في الإدارة، مع ظهور الكثير من الأعمال الفاسدة سببها شيوع ظاهرة الوساطة والرشوة المفرطة[19].
- **دافع اقتصادي:** إن التوجه القاضي بترشيد الحكم على مستوى الإدارة المحلية مرهون بترشيد النفقات العمومية في إدارة المشاريع التنموية، لكن ما تعانيه المجتمعات المحلية يوحي بوجود مشاكل في التسيير المالي وذلك في غياب العقلنة وانتشار مظاهر الفساد بكل أشكاله من اختلاس للأموال العمومية،

مما أدى إلى ضرورة تبني المحاسبة والمكاشفة في عمليات صرف الموارد المالية بغية عقلنة وترشيد الصرف والإنفاق في المشاريع التنموية المحلية.

- **دافع اجتماعي:** لعل من الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه هي دوافع اجتماعية ترتبط بتفشي ظاهرة الفساد الإداري، وإذا ما حاولنا فهم الظاهرة فإنها تعود إلى نمط العلاقات والأفراد في المجتمع، وقلة الوعي بخطر الظاهرة على العموم.[20]

ثالثا: المجتمع المدني والإصلاح الإداري

تنبع أهمية الإصلاح الإداري على أنها تساعدنا في فهم المشاكل الإدارية والكشف عن الفجوة الحاصلة بين الأداء والإنجاز في المشاريع التنموية محاولة في ذلك ردم الهوة مع تحقيق الأهداف المرجوة، لذلك يرتبط الإصلاح الإداري بعملية ترشيد الحكم المحلي من أجل تطوير الإدارة المحلية، وأثبتت الوقائع أن الجهاز الإداري في الدول النامية خاصة لم يتطور سواء في مراحل الوفرة والبحبوحة المالية أو ندرتها، وواقع الحال أن الفساد هو المشكل العويص الذي حال دون ذلك.

إن أهمية المجتمع المدني تمثل جزءا أكبر من النسق المحلي، ودورها لا يقل شأنا عن باقي المؤسسات الرسمية في الدولة، له من الفاعلية في تكريس مقومات الإدارة الجيدة عن طريق خلق قنوات المتابعة والرقابة بما يضمن المزيد من الشفافية والمساءلة لأعمال الإدارة المحلية، وبشكل أكثر له تأثير قوي في نجاح التنمية المحلية نظرا لطبيعة خدمته ووظيفته الاجتماعية والسياسية التي يقدمها في عملية التنظيم ومحاربة كل مظاهر الفساد مما يقدم المزيد من النفع والمصلحة العامة في المجتمعات المحلية.[21]

ومن هذا المنطلق لا يمكن تحقيق إصلاح إداري ما لم تتوحد العملية في قالب جماعي ومن دون توجيه ودعم جماهيري، فإشكالية القضاء على الفساد أو التقليل منه في غياب مشاركة المجتمع المدني والرامية إلى الكشف عن عيوب الأداء الإداري على المستوى المحلي، وعلى هذا الأساس نستعرض بإيجاز ماهية المجتمع المدني فيما يلي:

1- مفهوم المجتمع المدني

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة في المجتمعات المعاصرة مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال والمزارعين، الجمعيات الأهلية وغيرها من التنظيمات، وبمراجعة العديد من الأدبيات التي دأبت إلى تحديد تعاريف المجتمع المدني يمكن استنتاج عدد من الخصائص التالية:

- المجتمع المدني عبارة عن تنظيم يجمع مجموعة أفراد يجتمعون لغرض مشترك؛
- طبيعة الانخراط والانتماء في مثل هذه التنظيمات من قبل المواطنين تكون طوعية واختيارية؛
- يعبر مفهوم المجتمع المدني من الناحية الأكاديمية عن تمتعه باستقلالية في ممارسة نشاطاته الطوعية والخيرية، ويعتبر الوسيلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم على الدولة والمجتمع؛
- يحكم المجتمع المدني نظاما قانونيا يحدد مجموعة القواعد التي تكفل استقلاليته وتنظيم العلاقة بينه وبين الدولة.

على كل، ارتبط ظهور مصطلح المجتمع المدني بالموازاة مع ظهور نظريات العقد الاجتماعي لاسيما في القرن الثاني عشر، خاصة في أوربا على يدي كل من" ماركس" و"هيجل"، ليندثر هذا الاهتمام مع بداية القرن العشرين حينما سادت العديد من مشاكل السياسة والإدارة، أين أصبح يلعب دورا كبيرا في ترسيخ العملية الإصلاحية بل إلى حد فرض الرقابة على أعمال الأجهزة الإدارية وأنشطتها.[22]

ويكون من المفيد الإشارة إلى أن المجتمع المدني ليس وليد الصدفة وإنما هو نتاج أزمة التي عانتها المجتمعات الغربية عموما والمجتمعات العربية خصوصا. لذا كان من الضروري تسليط الضوء على أدوار المجتمع المدني في عمليات الإصلاح السياسي والإداري في الدول، إذ تشكل المنظمات غير الحكومية في محور العالم النامي - مجموعة الجمعيات الأهلية- الوجه الأساسي للمجتمع المدني، ورغم نشأة هذه المنظمات في كثير من الدول المتقدمة أو المتخلفة (على الرغم من حداثة تجربتها في تنمية العمل الجمعوي) كان نتاج متغيرات سياسية واجتماعية وإدارية، ولعل العامل الإداري هو أبرزها الذي أدى إلى التعويل لدور المجتمع المدني في الدول وتوريطه في عملية القضاء على الفساد أو التقليل منه من خلال إحداث إصلاح إداري ناجح ومقبول.

2- دور المجتمع المدني في القضاء على الفساد الإداري

لقد كان من الضروري إشراك مؤسسات المجتمع المدني في ترشيد الحكم المحلي كونه يعتبر فاعلا أساسيا في العملية التنموية والإصلاحية، ويبقى الهدف الأساسي منه هو القضاء على أمراض البيروقراطية؛ ويكون ذلك بإعادة النظر في نظام اللامركزية وتحديث آليات تقديم الخدمات للمواطن وإشراك تنظيمات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات، ويكون أساس هذه المشاركة الصدق وعمادها الموضوع وقاعدتها الشفافية والمحاسبة[23]، وهذا كله في إطار عصرنة الإدارة المحلية من اجل تقييم أدائها مع تضمين مبدأ الشفافية والمكاشفة وتفعيل مؤشر الميزانية المفتوحة للنقاش والتشاور[24].

وقد ناد بهذا الدور الكاتبان "**جابراييل ألموند**" و"سيدني فيربا" الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في ترقية ودعم الديمقراطية، حيث تسهم منظمات المجتمع المدني في بناء رأس مال اجتماعي وثقة مشتركة تصب في مصلحة التنمية ككل، على اعتبار أنها تمد بموارد محلية غير متاحة للتنمية والإصلاح السياسي والإداري، كونها القناة الهامة التي تقدم التوعية والإطار المعرفي والثقافي الأفضل للمواطن، مما يعنيهم ككل على انخراطهم إليها وحسن المشاركة الفعالة في المحاسبة المفروضة على الأجهزة الإدارية المتواجدة محليا.

وفي هذا المقام، للمجتمع المدني أدوارا متعددة ومتنوعة في تحقيق الرشاد من خلال عمليات إصلاحية قائمة على المكاشفة والمساءلة، في إطار تعميق الممارسات الاجتماعية والسياسية وتنمية شعور المواطنين والنخب الإدارية تجاه أخطار ظاهرة الفساد على المنظومة التنموية[25]، ويلعب المجتمع المدني دورا مكملا للدور الحكومي، ذلك أن أوجه الفساد وإصلاح جهاز الإدارة المحلية لا يمكن محاصرتها ومكافحتها إلا بتضافر جهود الحكومة والمجتمع المدني عن طريق تكييف العلاقة الجدلية بين نظام الحكم مع مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية غير الرسمية، ثم إن عملية الإصلاح الإداري ومحاولة التقليل من مظاهر الفساد هي مسؤولية يشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والجمعيات المحلية.

3- آليات تفعيل دور المجتمع المدني في محاربة الفساد الإداري

إن الاعتماد على بعض الآليات التي فرضتها التحولات التي شهدها العالم في مجال محاربة الفساد التي أكدت عليها المنظمات الدولية عن طريق تفعيل دور المجتمع المدني المحلي في ترقية الأداء التنموي وتخليصه من العيوب البيروقراطية، حيث تؤكد المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد على ضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني إلى جانب الدولة في محاربة هذه الظاهرة من أجل تبني سياسة إصلاحية فاعلة وناجعة وجب إيجاد سبل إجرائية وعملية محققة لأدوار مؤسسات المجتمع المدني، حيث ترتبط بمجموعة الآليات السياسية والقانونية، الثقافية والاقتصادية.

– ***آليات سياسية:*** من أجل تفعيل الحراك الاجتماعي لابد من توفير الجو الديمقراطي وإنشاء فضاءات الحوار والنقاش من أجل تجسيد الرقابة على الأجهزة الإدارية، وهنا تتخذ كل دولة طرف في الميثاق الدولي تدابير مناسبة ضمن حدود إمكاناتها ومواردها المتاحة ووفقا للمبادئ الأساسية لسياساتها الداخلية، لتشجيع أفراد المجتمع والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته؛[26]

– ***آليات قانونية:*** المتعارف عليه أن في كل دولة يوجد ما يعرف بحكم القانون إذ لابد من توفر تغطية قانونية تحكم عمل المؤسسات الطوعية وتشكيلها في إطار ما يعرف بقانون تنظيم الجمعيات، ويتطلب ذلك تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بمؤسسات العمل الاجتماعي بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الإدارية الروتينية الخاصة بإنشاء وتطوير وتوسيع مثل هذه المؤسسات[27]، وهنا يجب وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح بانخراطها في عملية المشاركة في الإصلاح الإداري المنشود بصفة إلزامية على الأقل لتغطية الفجوة الرقابية على الأجهزة الإدارية محليا.[28]

– ***آليات ثقافية:*** تجاوزا للطرح الأكاديمي القاضي بضرورة تفعيل المساهمة والرقابة المجتمعية، في حين ذلك لا يجب إغفال الأبعاد القيمية والثقافية أمر وجب مراعاته، أي ليس كل من هب ودب يمكنه ممارسة المساءلة الإدارية، فالوضع يتطلب تنمية الوعي والثقافة التشاركية للقضاء على الآفات الإدارية، إذ أن العمل الجمعوي والتطوعي محليا يهدف إلى تحقيق أهداف عامة، تتمثل في اكتشاف القيم والاتجاهات الاجتماعية والأخلاق الحميدة[29]، ولهذا أثر في تشكيل شخصيات المجتمع المدني ونظرته للبيئة التي يعيش

فيها، وهنا يجب تكوين الرأي العام والمعرفة إلى تحقيقه من خلال توفير المعلومات والبيانات الصحيحة والمتوفرة بشكل مستمر ودائم.[30]

– ***آليات اقتصادية:*** مؤسسات المجتمع المدني تحتاج إلى موارد مالية تمكنها من ممارسة نشاطاتها بالشكل المطلوب منها، ولذلك يكون من الضروري تقديم تسهيلات في عمليات مساندتها وتمويلها، وعليه ومن أجل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتفعيل مشاركتها ومساهمتها - وفقا لمقاربة التنمية والإصلاح المحليين وفي إطار ترشيد أداء الإدارة المحلية- في القضاء على كل أشكال الفساد بالشراكة مع الهيئات المحلية سواء كانت معينة أو منتخبة.

تباعا لهذا نوجز أهم الآليات التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري:[31]

– **المساهمة في اتخاذ القرار**: من أجل إضفاء مبدأ الشفافية وإشراك المواطنين والمجتمع المدني، وتمكينهم من الحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالمعاملات الإدارية وذات العلاقة بالفساد؛

– **التحسيس**: وهو فكرة مرتبطة بدور المجتمع المدني في توعية المواطنين بشؤونهم ومشاكلهم التي يعانون منها وتعبئتهم بمخاطر الفساد وآثارها المدمرة للتنمية المحلية؛

– **تمكين المجتمع المدني**: من رصد وفضح الممارسات الإدارية الفاسدة، وتعبئة الرأي العام مع مراقبة كيفيات صرف المال العام وفق الطرق العلمية والعملية.

4- *معوقات تفعيل دور المجتمع المدني لترقية الحكم المحلي الرشيد والقضاء على الفساد الإداري*

ما يعانيه الحكم المحلي الرشيد لا يكاد يخلو من وجود مجموعة صعوبات ومعوقات تقف أمام الإدارة والتسيير العقلاني، وهذا طبعا يعود إلى وجود فئة لها مصالحها الخاصة التي تضطرها إلى الدفع نحو بقاء واستمرار رداءة الإدارة المحلية، سيما ما تعلق هذا التحدي بمؤسسات المجتمع المدني في حد ذاتها أو في النخب الإدارية، وإن من بين هذه المعوقات والمثالب التي تشوب ترشيد الحكم المحلي ما يلي:

– غياب ثقافة المشاركة لدى مؤسسات المجتمع المدني والنخب المحلية، ويعني ذلك وجود عامل الفجوة بين التصور والممارسة في البلدان خاصة الدول النامية؛

– هيمنة العلاقات الاجتماعية العشائرية والعائلية على مؤسسات ودواليب الحكم والإدارة، وهو ما يؤدي إلى تقاسم المصالح والمنافع بين هذه العشائر بما يساعد على انتشار كل آفات الإدارة والمعروفة بالفساد الإداري؛[32]

– الجهل بأهمية العمل الطوعي وغياب المسؤوليات المسندة لمؤسسات المجتمع المدني محليا؛[33]

– تسييس منظمات المجتمع المدني واحتوائها من طرف النخب السياسية والإدارية محليا أدى إلى تراجع نزاهة العمل الرقابي والإصلاحي للمجتمع المدني؛

– افتقار منظمات المجتمع المدني في الدول لخبرات وكفاءات الناتج عن ضعف التأهيل والتكوين، وتدهور الثقافة السياسية والقانونية لديه؛

– فشل تنظيمات المجتمع المدني من تفعيل دورها الرقابي والمحاسبي؛

– تأثير الخلل البنيوي وعدم التعبير عن توجهات القوى الاجتماعية الحقيقية، وبالتالي تغيب الحوكمة التشاركية في القضاء على الفساد الإداري محليا؛

– تزايد صور التبعية المالية لتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهذا ينعكس سلبا على سياساتها ووظائفها المجتمعية والإدارية كمقاربة غير جديرة بحوكمة الإدارة المحلية؛[34]

– مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية عموما تعيش حالة الخلط بين ما هو ذو طبيعة عامة أو خاصة، أي أن النخب الجمعوية قيامها أساسا هو من أجل تحقيق الربحية على حساب المصلحة العامة.

انطلاقا من النظرة لواقع أداء المجتمع المدني، ومن الأهمية المستفادة لضرورة تفعيل الرقابة والمساءلة قصد خلق وسط مجتمعي بقدرات تنافسية عالية، تسوده ممارسات حقيقية، إلا أنه نجد ذلك ما يسوده من مشاكل ومعوقات على مستوى إقرار وتفعيل وسائل الرقابة، ويمكن أن نورد بعض المثالب التي نراها طاغية على فاعلية تطبيق أسس الحكم المحلي الرشيد:[35]

– واقع المجتمع المدني في الدول النامية يدار بمنطق السيطرة والهيمنة المركزية، وبآليات الاحتكار الإداري وتراجع مؤشر الشفافية في المعاملات الإدارية؛

– الافتقار للديمقراطية في التسيير، والنزاهة في الإدارة المحلية.

خاتمة

مما سبق قوله، فإن المجتمع المدني يبقى الرفيق الدائم في العمليات التنموية والإصلاحية لأي نظام سياسي بحكم فعاليته في تجسيد الحكم المحلي القائم على أسس يبنى عليها الحكم الراشد. لذلك كان لزاما التعويل على دور منظمات المجتمع المدني وتمكينها سياسيا من المشاركة في شؤون التسيير العمومي مع توفير فضاء ديمقراطي ذو أبعاد قائمة على المساواة والعدالة، بما يضمن تجسيد روح المحاسبة والمساءلة والمشاركة الدائمة في محاربة كل ما يعيق التنمية في البلدان، مع وضع حد نهائي للمشاكل التي يسببها الفساد في الإدارة المحلية على حد اعتباره مثبطا يقف أمام العمليات الإصلاحية.

وعلى هذا الأساس نطرح فكرة مفادها أن إشراك المجتمع المدني بصفة فاعلة يكون في حضوره الدائم والمؤثر على الهيئات والمؤسسات المحلية ومجالس المحاسبة الرسمية في الدولة، وهذا بوسعه أن يساهم في تحريك عمليات المراقبة والكشف عن مواطن الفساد في الإدارة العمومية المحلية بما يسهل الوصول إلى الخلايا الإدارية التي يعانيها التسيير المحلي، وما ينخر عنه في إدارة التنمية المحلية من فساد بمختلف أشكاله وصوره.

قائمة الهوامش

[1]- استخدم الأستاذين " جيمس مارش" و" جوهان أولسن" هذا المصطلح (الحكم الراشد) في ميدان العلوم السياسية، حيث نشرا كتابا يحمل عنوانا تحت: " إعادة اكتشاف الهيئات" الذي نشر سنة 1989 في الو.م.أ.

[2]- بدايات هذا المفهوم جاءت في القرن الثالث عشر، واندثر كمفهوم قانوني عام 1978 ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبر عن تكاليف التسيير: حدد هذا المصطلح في أشغال **الملتقى الوطني** حول التنمية المحلية والحكم الراشد بجامعة معسكر، يومي 26-27 ابريل 2005.

[3]- وفاء رايس وليلى بن عيسى، الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية، مداخلة ألقيت في **الملتقى العلمي الدولي** حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، المنعقد في 25-26 نوفمبر 2013.

[4]- هيئة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص.101.

[5]- ابرادشة فريد، "الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية"، **رسالة دكتوراه**، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص.30.

[6]- تشير بعض الأدبيات على أن الحكم المحلي يختلف من نظام سياسي إلى آخر، وهذا بدليل على أن المفهوم في النظم الفيدرالية يعبر عن اللامركزية السياسية التي تقضي بمنح الحكومة المركزية إلى باقي دويلات النظام الفيدرالي الدولة المركبة بممارسة سلطات موزعة في الوظائف التشريعية، التنفيذية والقضائية مع احترامها للدستور الاتحادي. غير أن ذلك نجده مغايرا في النظم السياسية البسيطة، إذ يعني الحكم المحلي تلك العملية المنتظمة في توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية.

[7]- دعزي الأخضر وغالم جلطي، "الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، مارس 2006. انظر في: WWW. ULUMINSAMIA.NET.

[8]- عبد الكريم سعيد اسعد إسماعيل، "دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية"، **مذكرة ماجستير**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2005، ص.34.

[9]- عادل عبد اللطيف، **الحكم الرشيد: المضمون والتطبيق**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير 2013، ص.3.

[10]- A user's guide to measuring local governance, United nations development program. P.05. at: http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/local_governance/a-users-guide-to-measuring-local-governance-.html

[11]- خلاف وليد، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، **مذكرة ماجستير**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص.89.

[12]- المرجع نفسه، ص.96.

[13]- Roger Shotton and Mike Winter, **delivering the goods; building local government capacity to achieve the millennium development goals: a**

practitioner's guide from UNCDF experience in least developed countries, New York: United Nations Capital Development Fund, October 2005, P. 180.

[14]- مجموعة باحثين، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري: دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015، ص. 78.

[15]- عادل عبد الطيف، مرجع سبق ذكره، ص04.

[16]- هويدا عدلي، "فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية"، مداخلة ألقيت في **ندوة** دولة الرفاهية الاجتماعية المنعقد أيام 28-30 نوفمبر 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 05.

[17]- خلاف وليد، مرجع سابق، ص.ص 82-83.

[18]- وفاء رايس وليلى بن عيسى، مرجع سابق، ص.07.

[19]- مجموعة باحثين، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري**، مرجع سابق، ص.86.

[20]- موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الرشوة**، الجزائر: دار الهدى، 2010، ص. 82.

[21]- S. Osman and others, **good governance: issues and challenges**, Malaysia: INTAN and public service department, 2000, P.P. 108-109.

[22]- ابرادشة فريد، مرجع سابق، ص.63.

[23]- المرجع نفسه، ص.247.

[24]- الأمم المتحدة، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دليل المستخدمين لقياس أداء الإدارة العامة**، جوان 2009، ص.13 وما بعدها.

[25]- يرى الدكتور "خضر عباس عطوان" أن الفساد ظاهرة كلية مرتبطة بالمنظومة العامة في المجتمع، وهو ملازم بدرجات متفاوتة في الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية التي هي في آن واحد صراع على النفوذ والمصلحة.

[26]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، قرار اتخذ في الدورة الثامنة والخمسون، 21 نوفمبر 2003، ص. 15.

[27]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، "الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره على تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام- دراسة حالة"، **مذكرة ماجستير**، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الإمارات، 2013، ص.117.

[28]- مجموعة باحثين، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري**، مرجع سابق، ص.48.

[29]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، المرجع السابق، ص. 122.

[30]- منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص. 249.

[31]- دخلت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمحاربة الفساد حيز النفاذ في ديسمبر 2005، إذ تعد الوثيقة العالمية الأكثر شمولا، تلزم الأفراد في المجتمع الدولي بتنفيذ مجموعة من الآليات الواسعة والمفصلة من تدابير الوقاية ومكافحة الفساد في الدول.

[32]- ابرادشة فريد، مرجع سابق، ص.82.

[33]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، المرجع السابق، ص. 133.

[34]- محمد سنوسي، "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر: مدخل نظري"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد: 15، فبراير 2018، ص.ص. 24-25.

[35]- بن عثمان فوزية، **حقوق الإنسان السياسية وإشكالية بناء الأمن السياسي في المغرب العربي: دراسة لبعض نماذج الحكم (جمهوري-ملكي) الجزائر والمغرب**، الجزائر: دار الهدى، 2017، ص.ص.177-178.